بعث ببرقية تهنئة إلى نظيره في بيرو

الغانم يهنئ السفير علي الخالد لمنحه وسام استحقاق من الرئيس الإيطالي

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى سفيرنا لدى المملكة العربية السعودية الشيخ علي خالد الجابر الصباح بمناسبة منحه «وسام الاستحقاق برتبة ضابط كبير» من قبل رئيس الجمهورية الإيطالية، وذلك تقديرا لإسهاماته في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين خلال فترة عمله سفيرا للكويت لدى الجمهورية الإيطالية.

وأشاد الغانم في برقيته بجهود الشيخ علي الصباح وإسهاماته التي قدمها في إطار دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت وإيطاليا، متمنيا له مزيدا من التميز والتوفيق والنجاح.

كما بعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس الجمهورية في جمهورية بيرو الصديقة دانييل إنريكي سالافيري فيلا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

قدم إقتراحاً بقانون لمعالجة الخروج على القيم الأخلاقية أو السياسية أو الاجتماعية أو استغلال المنصب

عاشور: استحداث لجنة للقيم تنظر فيما ينسب إلى النواب من أعمال منافية

صالح عاشور

قدّم النائب صالح عاشور اقتراحا بقانون لتعديل قانون اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لاستحداث لجنة برلمانية تسمى لجنة القيم تختص بالنظر فيما ينسب إلى أعضاء مجلس الأمة من أعمال تشكل خروجا على القيم الأخلاقية أو السياسية أو الاجتماعية أو استغلال المنصب بحيث يكون لها الحق في توجيه عدة جزاءات للعضو المحال إليها.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: صدرت اللائحة الداخلية لمجلس الامة عام 1963 وتضمنت تحديد اللجان الدائمة واختصاصاتها والقواعد والإجراءات التي تتبع في ممارستها لأعمالها، وجاءت اللائحة خالية من الإشارة الى لجنة القيم على الرغم من اهميتها في الحياة البرلمانية وعلى الرغم مما اثير حولها من جدل بين مؤيد ومعارض فقد انتهى غالب الرأي الى ضرورة الاخذ بها وشدد على انشائها مع وضع ضوابط ممارستها لمهامها، وقد اخذ بها الكونغرس الاميركي ومجلس العموم البريطاني وسار على دربها مجلسا الشعب والشورى في مصر.

ان اقتراح إنشاء لجنة القيم يتفق في غايته وأهدافه مع احكام الدستور والقانون، ويؤكد التزام السلطة التشريعية بالقيم الدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية، شأنها في ذلك شأن سائر سلطات الدولة الدستورية، فالسلطة التنفيذية فضلا عن القوانين المنظمة لها وخضوعها لرقابة السلطة التشريعية قد صدر بشأنها قانون محاكمة الوزراء. أما السلطة القضائية فقد صدر بشأنها قانون تنظيم القضاء لتنظيم شؤونها ومحاسبة المخالف من القضاة وإذا كانت القيم والمبادئ هي اصول الممارسة البرلمانية لزم ان تقوم على اسس من الأصالة والعراقة التي تمثل منهاجا يجب احترامه بصورة لا تفترق عن المنهاج اليومي للمواطن القويم والأولى والحال كذلك ان يكون نواب الشعب اعضاء مجلس الامة، وهو السلطة الدستورية المسؤولة عن التشريع وعن الرقابة على السلطة التنفيذية، المثل الذي تحتذي به سائر السلطات.

وإذا كان الدستور قد كفل لعضو مجلس الأمة الحرية في إبداء أفكاره وآرائه داخل المجلس ولجانه (المادة 110) الا ان اداءه لمهامه على الوجه الأكمل، وبما لا يعد خروجا سافرا على القيم الاجتماعية والدينية والاقتصادية، يقتضي إنشاء هذه اللجنة، ولاسيما ان الجزاءات التي نصت عليها المادة 80 من اللائحة الداخلية الخاصة بالعضو الذي يخل بالنظام اثناء جلسات المجلس، او لا يمتثل لقرار المجلس تتضمن الإنذار، وتوجيه اللوم ومنع العضو من الكلام اثناء الجلسة، بالإضافة الى حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس.

وقد جاءت صياغة هذا الاقتراح بحيث يضاف إلى الباب الأول من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فصل جديد خامس بعنوان «لجنة القيم» يشتمل على عشر مواد وقد رئي ان تتولى هذه المهمة، لجنة سميت لجنة القيم، تضم رؤساء جميع اللجان البرلمانية الدائمة وتختص هذه اللجنة بمساءلة العضو عما يصدر منه من اعمال تعد خروجا على القيم الدينية او الاخلاقية او الاجتماعية او السياسية او استغلالا للمنصب او تعريضا بالأشخاص او الهيئات (المادة 60 مكررا).

ومعلوم انه لا محل لمساءلة العضو إذا كان ما صدر عنه يدخل في نطاق المادة 110 من الدستور التي تنص على ان «عضو مجلس الامة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار داخل المجلس او لجانه ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال، ويحال العضو الى اللجنة بقرار من لجنة رباعية تضم رئيس المجلس ونائب الرئيس وأمين السر والمراقب، ولا يشترك في هذه اللجنة «على خلاف مكتب المجلس» رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، نظرا لاشتراكهما في عضوية لجنة القيم، وحتى لا يجمع اي منها بين صفة من ينسب المخالفة الى العضو (اي من يحيل الى لجنة القيم) وصفة من يسائله عنها وحتى تستطيع اللجنة أداء مهمتها على الوجه الأكمل نصت (المادة 60 مكررا ح) على ان تكون لها الصلاحيات المقررة للجان التحقيق البرلمانية، وتتخذ بحق العضو المحال إليها احد القرارات التالية (المادة 60 مكررا د).

1 ـ حفظ الموضوع المحال إليها.

2 ـ توقيع الجزاء واللجنة عندئذ بالخيار بين ان توقع جزاء الإنذار او توجيه اللوم او الحرمان من الاشتراك في اعمال المجلس او لجانه لمدة شهرين مع حرمان العضو من مكافأة العضوية عن هذه المدة.

3 ـ اقتراح اسقاط العضوية عن العضو المحال إليها.

فإذا اتجهت اللجنة الى توقيع جزاء على العضو كان له ان يتظلم منه امام المجلس (المادة 60 مكررا و) اما اذا اتجهت الى اقتراح إسقاط العضوية عنه فيعرض هذا الاقتراح على المجلس للنظر فيه (المادة 60 مكررا ز) وفي الحالة الأولى «التظلم من جزاء وقعته اللجنة» يكون للمجلس ان يقرر رفض التظلم او تخفيف الجزاء او حفظ الموضوع، وفي الحالة الثانية «اقتراح اللجنة إسقاط العضوية» يكون للمجلس ان يقرر اسقاط العضوية او توقيع احد الجزاءات سالفة الذكر او حفظ الموضوع، وفي الحالتين لا يشترك العضو في التصويت واسقاط العضوية يكون بأغلبية الثلثين من الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس اتساقا مع نص المادة 16 من اللائحة الداخلية التي تشترط هذه الأغلبية الخاصة اذا فقد العضو احد شروط العضوية او فقد أهليته المدنية سواء عرض له ذلك بعد انتخابه او لم يعلم به الا بعد الانتخاب.

وقد نصت (المادة 60 مكررا ط) على ان تطبق على لجنة القيم الأحكام المقررة في اللائحة الداخلية بالنسبة الى اللجان البرلمانية عموما، وهي الأحكام التي تضمنتها المواد من 42 إلى 60 من اللائحة، فيما لا يتعارض مع الأحكام الخاصة بلجنة القيم أو مع طبيعة عملها.

هدد بتفعيل أداة الاستجواب

العدساني لتعديل تقرير القضية المرفوعة ضده من نائب سابق

رياض العدساني

مشاهدة الفيديو

أكد النائب رياض العدساني أنه لن يترك التقرير الصادر بشكل محرف من قبل المباحث في شأن القضية المرفوعة ضده من قبل نائب سابق يمر مرور الكرام، متوعدا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بالاستجواب في حال عدم تصحيح التقرير ومعالجة التجاوزات بوزارته.

وقال العدساني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه أثار في المجلس الماضي والحالي قضايا مالية عدة تتعلق بتضخم حسابات وقضايا مالية تمس سياسيين ونواب ووزراء وشركات. وذكر أنه سيواجه القضايا التي سترفع ضده بهذا الخصوص ولن يتمترس خلف الحصانة النيابية، مبينا أن من الإجراءات التي قام بها بهذا الخصوص تكليف ديوان المحاسبة بالتفتيش والمراقبة وفحص السجلات فيما يخص حسابات مجلس الوزراء، وكشف الأرقام المتعلقة بقضية الإيداعات المليونية بالدلائل والأرقام والبيانات المالية.

وأوضح النائب رياض العدساني أن نائبا سابقا رفع قضية ضده بداعي التشهير عندما ذكر أنه تلقى أموالا من مجلس الوزراء، كاشفا عن أنه أكد هذا الكلام أمام النيابة العامة ولم يغيره وبين أن النائب السابق نفسه هو من اعترف بهذا الأمر خلال مقابلة تلفزيونية.

وأضاف العدساني «الأموال العامة لها حرمة والمادة 17 من الدستور تؤكد ذلك، وقد تقدمت باستجواب في ابريل 2014 ووجهت سؤالا برلمانيا لسمو رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن ولكنه لم يرد على السؤال، وطالبت وحدة التحريات المالية بفحص حسابات رئيس الوزراء بهدف تشديد الرقابة على الجهات الحكومية».

وزاد: «الشعب الكويتي أسقط النائب السابق في الانتخابات، وكلامي موجه لرئيس الوزراء وجميع الوزراء بأن الحكومة يفترض أن تهيمن للمصلحة العامة ولا تعطي العطايا ولا المساعدات وخصوصا لأعضاء البرلمان الذين يراقبونها، بل إن هذا الأمر يخل بتوازن السلطتين».

واستغرب أن يذكر التقرير الصادر عن المباحث أنه اتهم النائب السابق بالرشوة وغسيل الأموال بينما هو لم يذكر سوى أن هذا النائب السابق اعترف بنفسه بأنه تلقى أموالا من رئيس الوزراء.

وخاطب النائب رياض العدساني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية قائلا «لست من النواب الذين يريدون منك تمرير المعاملات ويصطفون طوابير بوزارتك ولست من النواب الذين يطلبون منك طلبات خاصة، بل أطلب طلبات عامة للمجتمع كافة ولرفع الظلم»، محذرا الوزير من الاستمرار في نفس النهج وعدم تعديل التقرير الصادر من المباحث.

وتابع: «قد أتغاضى عن قضيتي ولكن لن أتغاضى عن القضايا الأخرى مثل التنقلات بوزارة الداخلية والتجاوزات التي سجلها ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين على وزارة الداخلية»، ولكن كيف يصدر تقرير المباحث محرف ويقول إن الاتهام للنائب السابق كيدي وأني اتهمته باتهامات باطلة في حين أن الوزير الجراح كان أيضا وزيرا في الحكومة في مجلس 2013 ومجلس 2016؟

وقال «يا خالد الجراح إذا كان فتح ملف (اليوروفايتر) قد ضايقك فلا تغير التقارير، وليعلم الشعب الكويتي أنك لم تكن ترغب بفتح السجلات في موضوع بند الضيافة الخاص بوزارة الداخلية وكان يصر على أنه قبل عهده وهددته بالاستجواب وبعدها فتح التحقيق بهذا الموضوع».

وختم النائب رياض العدساني قائلا «قسما عظما ان هذا الموضوع لن يمر مرور الكرام ولا يعتقدون أني من النوع الذي يدخل في المهادنات أو يتراجعون عن موقفهم، بل إن تغيير التقارير سيزيدني إصرارا وسيكون تسليط الضوء عليك، وأقول لوزير الداخلية أنت أول شخص سيواجه الاستجواب وبعدك رئيس الوزراء»، محذرا من أنه سيتقدم بسلسلة استجوابات في حال إحالة أي استجواب يقدم من قبله إلى اللجنة التشريعية.

الدمخي: نشيد بتفاعل الحكومة وإقرار ميزانية وهيكل تنظيمي للديوان الوطني لحقوق الإنسان

د.عادل الدمخي

مشاهدة الفيديو

ناقشت لجنة حقوق الانسان في اجتماعها أمس قضية الديوان الوطني لحقوق الانسان وتفعيل دوره بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي أن الوزير الصالح أكد التفاعل الحكومي مع إنشاء الديوان الوطني بإقرار الميزانية من شهر يناير الماضي وايضا اقرار الهيكل التنظيمي واللوائح الداخلية من شهر مايو الماضي.

وأضاف الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه تم إقرار مقر دائم يبدأ العمل فيه شهر اغسطس المقبل ويوجد مقر مؤقت للديوان سيكون في مدرسة الصوابر.

وطالب الدمخي بأن يعمل الديوان بناء على قانون صدر من مجلس الامة في 2015 والذي تأخر تفعيله وان يكون هذا الجهاز مستقلا.

وأشار إلى أن الديوان الوطني لحقوق الانسان له جهود كبيرة في التقارير عن قضايا السجون والإيواء والعمالة المنزلية وغيرها، وهذه الجهود ودور الديوان جاءت رغم أنه مازال في مرحلة التأسيس وهذا امر جيد للكويت.

وأضاف الدمخي أنه تمت أيضا مناقشة بعض الشكاوى أهمها قضية الحل الشامل للبدون وضرورة مراجعة المسؤولين لتوضيح رأي اللجنة بهذا الشأن.

من جانب آخر، قال الدمخي إنه تحدث مع وزير التجارة اكثر من مرة ووجه له أسئلة حول حادثة غرق الدوبة التي خرجت عن مسارها في شهر يناير 2019 والوزير طلب التأجيل في شهر مارس والى الآن لم ترد الأجوبة. وقال الدمخي انه على الوزير الإسراع في الرد مع تحويل هذه الحادثة الى النيابة للتحقق من التقارير المقدمة من مدير العمليات ومواقع الإرشاد ومعرفة اسباب غرقها.

ولفت الدمخي إلى أن مؤسسة الموانئ عليها العديد من الملاحظات وتقرير الحساب الختامي لها سيئ ولم تحقق شيئا ورغم ذلك تم التجديد لمديرها رغم كثرة الملاحظات في تقارير الجهات الرقابية الحكومية عليها.

وأكد الدمخي ضرورة أن يتابع الوزير هذه التقارير ويكون له موقف تجاه الملاحظات على المؤسسة، كما أن نقابة المؤسسة طالبت بأمور مستحقة يجب ان تلاقي صدى لدى الوزير، وقال «عليك يا وزير التجارة والخدمات تحمل مسؤولياتك».

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الحويلة يثمّن إعلان «مؤسسة البترول» توفير فرص وظيفية للكويتيين حديثي التخرج

د.محمد الحويلة

ثمّن مقرر لجنة الموارد البشرية د.محمد الحويلة خطوة مؤسسة البترول الكويتية بنشر إعلان عن توافر فرص وظيفية للكويتيين حديثي التخرج من حملة الشهادة الثانوية والدبلوم والبكالوريوس للعمل في عقود المقاولين التابعة للقطاع النفطي.

ووجه الحويلة الشكر إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل لتوجيهاته المباشرة لخلق فرص عمل للشباب وكذلك الرئيس التنفيذي للمؤسسة هاشم هاشم الذي كان له دور رئيسي في استيعاب اكبر عدد ممكن من الشباب الكويتي في القطاع النفطي وإنجاح سياسة التكويت بخطوات إصلاحية متعاقبة، مطالبا بأن تحذو الجهات والمؤسسات الحكومية بخطوات مماثلة لهذا التوجه المبارك والإيجابي للقيادة الجديدة في المؤسسة وبدعم من الوزير الفاضل.

ودعا الحويلة في تصريح صحافي الى التوسع في فتح آفاق جديدة وخلق فرص عمل للشباب الكويتي، لافتا الى أن لجنة الموارد البشرية كان لها دور كبير في نشر إعلانات التوظيف من خلال التنسيق المشترك مع المؤسسة والوزير والقيادات النفطية في بحث مسائل وشؤون التوظيف، مشددا على ضرورة فتح اعلان للتوظيف موسع لشركات المؤسسة الأخرى.

وبين الحويلة ان اللجنة اجتمعت عدة اجتماعات مع المؤسسة ممثلة في قياديها والوزير، للتنسيق في خلق فرص وظيفية واستقطاب الكفاءات والربط مع مؤسسات التعليم العالي والتعليم التطبيقي وربطها بحاجة القطاع النفطي.

وشدد الحويلة على ضرورة التكويت القطاع النفطي وان الكويتيين هم الأولى والأقدر على إدارة هذا القطاع والأحرص على إدارة مواردهم وثرواتهم.

استفسر عن وجود توجه لإقرار كادر خاص بهم

الدلال: أين يقع دور الإخصائيين الاجتماعيين في الدور التنموي؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل قال في مقدمته: إن للاخصائيين الاجتماعيين في ميدان العمل والبحث والعلاج الاجتماعي دورا في استقرار المجتمع وتقويم الشخصية في مجال العمل التعليمي أو في مجال العمل العام في المجتمع، ومع أهمية دور تلك الشريحة من النساء والرجال، إلا أن الاخصائيين الاجتماعيين يعانون من ضعف الاهتمام بهم وضعف صور الدعم إداريا وماليا من الدولة، مما أثر سلبا على نجاح أدوارهم في مؤسسات الدولة وخصوصا التعليمية والمجتمع ككل، وانطلاقا من أهمية دعم هذه الشريحة.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ وفقا للخطة التنموية وتوجهات وبرنامج الحكومة أين يقع دور الاخصائيين الاجتماعيين في الدور التنموي للدولة وخططها وكيف تنظر الحكومة لأدوار الاخصائيين الاجتماعيين في خطة التنمية الحالية مع موافاتي بالبرامج والمشاريع والقرارات التي تدعم أدوار تلك الشريحة أو العاملين فيها.

2ـ ما صور الدعم التي تقدمها الدولة إداريا وماليا ومهنيا لشريحة الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في القطاع الحكومي بشكل عام وكذلك القطاع التعليمي بشكل خاص (هيكل ووصف وظيفي ـ كادر مالي).

3ـ هل يوجد لدى مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية توجه لإقرار كادر مالي وهيكل وظيفي جديد يدعم أدوار شريحة الاخصائيين الاجتماعيين، وفي حال الإجابة بنعم يرجى موافاتي بنسخة من هذا الكادر أو الدراسة مع تحديد التاريخ الذي سيصدر به الكادر المالي الداعم لتلك الشريحة، وفي حال الإجابة بلا يرجى ذكر أسباب عدم وجود الكادر المالي.

4ـ يرجى تزويدي بقائمة بأسماء البرامج والدورات التدريبية التي يقدمها ديوان الخدمة المدنية أو طلب الديوان من الجهات الحكومية تقديمها في إطار تطوير مهارات وخبرات شريحة الاخصائيين الاجتماعيين فنيا وإداريا.

5ـ هل وصل رسميا إلى ديوان الخدمة المدنية أو مجلس الخدمة المدنية أي مراسلات رسمية من وزارات أو جهات حكومية تطالب بتحسين أوضاع الاخصائيين الاجتماعيين في الوزارة أو الجهة الطالبة، مع موافاتي بأسماء تلك الجهات ومطالبهم وموقف مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية من ذلك.

الحمد: طبيعة الواقع السياسي سبب تراجع البلاد

م.أحمد الحمد

قال مرشح مجلس الأمة السابق الناشط السياسي م.أحمد الحمد إن ما وصلت إليه الكويت في سبعينيات القرن الماضي من تقدم وتطور لافت أبهر العالم يعود إلى طبيعة الواقع السياسي الذي كان سائدا في تلك الأيام، حيث كانت الحكومات تعمل بجد وإخلاص وكان سمتها وتوجهها الوحيدان رفاهية المواطن وتطوير الخدمات بشكل شامل ومتكامل. وقال الحمد في تصريح صحافي: لقد أصبحت الكويت حينها درة الخليج وحلما بعيدا من أحلام دول المنطقة برمتها، مبينا أن معظم البنية التحتية التي بنيت حينها ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا كشاهد قوي على جهود مخلصة من شبكة طرق عالمية وخدمات متنوعة واقتصاد متين ومتناسق ومرافق علمية وتربوية مثل جامعة الكويت ومرافق صحية متميزة مثل إنشاء أول مجمع صحي في منطقة الصباح والمستشفيات الخمس التي أسس لها المرحوم وزير الصحة السابق د.عبدالرحمن العوضي لتواكب ما كان يقوم به زملاؤه المخلصون من وزراء ورجال دولة معتبرين ومقدرين في وزاراتهم المختلفة.

وأكد الحمد أن ما آلت إليه الأمور بعد الاحتلال العراقي للكويت كشف الواقع السياسي المزري للتركيبة السياسية الكويتية والمتمثلة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث كان شغل السلطتين الشاغل منذ انتهاء الغزو التناحر والتنافر والشد والتجاذب والتأزيم بعيدا عن الأهداف الوطنية الجامعة والإنجاز وليس لها علاقة بالمواطن لا من قريب ولا من بعيد.

وأضاف الحمد: بعد التحرير نتجت حالة من التردي والتخبط والفساد الإداري والمالي وارتفاع مستويات البيروقراطية وتدهور الخدمات وتفشي الأمراض السياسية والاقتصادية مثل الرشاوى والمحسوبيات والواسطات والتعيينات العشوائية وتحييد الكفاءات والخبرات والمبدعين ليحل محلهم المتسلقون والمتزلفون والسراق والفاسدون المفسدون!

وختم الحمد آملا أن يتم وضع الحلول السريعة والمناسبة لإعادة الحياة السياسية إلى ما يجب أن تكون عليه ووضع الأسس الكفيلة بعودة الإنجاز على أساس العدل والمحاسبة والمراقبة والمتابعة ووضع الجميع تحت سقف القانون دون استثناء.